

تنظيمات المستوطنين في الجزائر وتأثيرها على سياسة الحكومات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية.

*Settlers' organizations in Algeria and their impact on the
policy of French governments towards the Algerian
revolution.*

إيدو شعبان.

المركز الجامعي نور البشير؛ البيض (الجزائر).

البريد الإلكتروني: Chabaneiddou64@gmail.com

تاريخ الإرسال: 22/03/30؛ تاريخ القبول: 22/04/29؛ تاريخ النشر: 22/06/01

الملخص:

فرضت ثورة التحرير الجزائرية على الحكومات الفرنسية، المتعاقبة من 1954 إلى 1962م، والمستوطنين في الجزائر علاقة جديدة؛ تدافعت فيها مصلحة كل طرف مع الآخر وحددت طبيعة التعامل معها. فالحكومات الفرنسية التي استوعبت التحولات الجذرية التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من تراجع للمد الاستعماري واشتداد للمد التحرري لصالح تصفية الاستعمار، رأت أنه من الضروري التعامل مع هذه التحولات بواقعية وتوجيهها بما يحفظ لها مصالحها الحيوية. فحاولت التعامل مع الثورة والمشكلة الجزائرية من هذا المنظور. في حين فضل المستوطنون، خاصة من ذوي الأصول الأوروبية واليهودية الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية وفق قوانين، المحافظة على مكتسباتهم والإبقاء على الأوضاع الحالية ورفض

المساس بها والتأثير على الحكومات لدفعها في هذا الاتجاه. وأضحت، على خلفية ذلك، المواجهة بين المصلحتين أمراً حتمياً لا مفر منه. وعبر المستوطنون عامة واليمين المتطرف خاصة، عبر تنظيماتهم بوضوح، عن إصرارهم على أن تظل الجزائر فرنسية مهما كلف ذلك من تضحيات حتى ولو استدعى الأمر استخدام العنف، مما أدى إلى نشر جو من اللاستقرار السياسي وكثرة المواجهات بين الطرفين كادت أن تنزلق إلى حرب أهلية.

الكلمات المفتاحية: تنظيمات المستوطنين؛ الحكومات الفرنسية؛ الثورة الجزائرية؛ التأثير؛ السياسة.

Abstract:

The Algerian liberation revolution imposed on the French governments, from 1954 to 1962, and the settlers in Algeria a new relationship in which the interests of each party clashed and the nature of dealing with them was determined. The French governments, which absorbed the radical transformations that occurred in the world after the Second World War, from the decline of the colonial tide and the intensification of the liberation tide in favor of decolonization, considered it necessary to deal with these transformations realistically and direct them in a way that preserves their vital interests. So they tried to deal with the revolution and the Algerian problem from this perspective. Meanwhile, the settlers, especially those of European and Jewish descent who acquired French citizenship in accordance with the laws of France, preferred to preserve their gains and maintain the current conditions, refusing to prejudice them and influencing governments to push them in this direction. Against the background of this, the confrontation between the two interests has become inevitable. The settlers in general and the extreme right in particular, through their organizations, clearly

expressed their determination to preserve French Algeria, regardless of the sacrifices that cost, even if the situation required the use of violence, which led to the dissemination of an atmosphere of political stability and the many confrontations between the two sides that almost slipped into a civil war.

Key words: settler organizations; French governments; Algerian Revolution; the influence; Politics.

مقدمة:

إن المتتبع لتاريخ المستوطنين الأوروبيين في الجزائر يلاحظ أن استقرارهم في البلاد قام على أساس صفقة مع الاحتلال الفرنسي، وهي أن يكونوا أداة لتنفيذ المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر مقابل تمتعهم بالجنسية الفرنسية وامتيازات سياسية واقتصادية لا حدود لها. ولقد أخذ يتشكل في الجزائر، تحت حماية الجيش الفرنسي وجملة من القوانين الجزرية، مجتمع جديد يهيمن على كل شيء، على حساب السكان الأصليين الجزائريين الذين فقدوا حريتهم وأراضيهم وممتلكاتهم وتعرضت هويتهم للطمس، وأريد لهم التحول إلى خدام لهؤلاء الغزاة. ولقد نجح المستوطنون، خلال 1870م وفي عهد الجمهورية الثالثة، في نقل السلطة إليهم بعد أن انتزعوها من الجيش، وازداد نفوذهم في 1900م عندما تحقق لهم الاستقلال المالي للجزائر عن فرنسا، وتدعم أكثر مع القانون الخاص أو دستور الجزائر في 1947م، حتى أنهم أقنعوا أنفسهم بأن الجزائر هي ملكية خاصة وليسوا مستعدين للتنازل عن ذلك أو مشاركته مع أي كان حتى ولو كانت الدولة الفرنسية نفسها. وهذه الحالة الشعورية نابعة من ثقافة العنف التي تجد جذورها في النظام الاستعماري نفسه، وثقافة الخوف التي

جاءت من الوجود الدائم للآخر المختلف -ونقصد هنا الجزائريين ثقافيا ودينيا وأخلاقيا، خاصة وأن أعداد هذا الآخر في تزايد مستمر. وعلى هذا الأساس فإنهم كانوا يعترضون على كل تطور سياسي يمس بمصالح الطبقة الاستعمارية (كاتب، 2011، ص: 435- 436).

لم يشعر المستوطنون في أي مرحلة من مراحل التاريخ الاستعماري في الجزائر، بأن ما بنوه طيلة أكثر من قرن مهدد بال فقدان مثلما شعروا به بعد انطلاق الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954م، لأنهم لمسوا إصرارا منقطع النظير من الجزائريين لاسترداد حريتهم، فهبت تنظيماتهم للدفاع عن كياناتهم، وذلك بالتظاهر واحتلال الشوارع والساحات واللجوء إلى الشغب والعنف لدفع الحكومات الفرنسية إلى حمايتهم وحماية مستقبلهم في هذه الأرض، ورفضوا أي حل خارج الاحتفاظ ب"الجزائر فرنسية" إلى الأبد، ولم يلتفتوا إلى التغييرات العالمية التي تحدث أمام أعينهم، ومنها تصفية الاستعمار وإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها، فكانوا بذلك عقبة أمام إزالة الاستعمار سلميا في الجزائر، ومعارضين بشدة لكل المبادرات التي تسير في اتجاه وقف الحرب والعنف.

نسعى في ثنايا هذا المقال معالجة هذه المسألة (مسألة عرقلة المستوطنين إيقاف الحرب والعنف)، فسنبدأ بتوضيح طبيعة العلاقة التي نشأت بين فرنسا والمستوطنين الأوروبيين، ثم نعرض مختلف تنظيمات المستوطنين المدافعة عن فكرة "الجزائر فرنسية"، لننهى الموضوع بإبراز نماذج تأثير هذه التنظيمات في سياسة الحكومات الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية.

المستوطنون وفرنسا:

لقد جيء بالمستوطنين الأوائل، منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، للاستقرار فيها، من بعض المناطق الفرنسية كمنطقة "لانغدوك" - *Languedoc*، وجزيرة كورسيكا *La Corse*، وباريس، وفيما بعد من "الألزاس" *l'Alsace*، لكن عدم تحمس الفرنسيين للهجرة والاستيطان بالكثافة التي كانت ترجوها الدولة الفرنسية، اضطرها الأمر إلى توسيع العملية نحو دول أوروبية أخرى، حيث استقبلت الجزائر هجرات متتالية من إسبانيا وإيطاليا ومالطا، وامتزج المهاجرون مع المستوطنين الفرنسيين وتكوّن من هذا الخليط البشري، الفريد من نوعه، مجتمع جديد، اتخذ من الجزائر موطناً ومن الفرنسية لغة، وتوّج بالحصول على الجنسية الفرنسية والمواطنة في أواخر القرن 19م. ونشأت، مع مرور الوقت، بين هؤلاء المستوطنين والدولة الفرنسية روابط عاطفية، تطورت إلى قبول العيش تحت علم فرنسا وتبني قيمها، وأصبحوا بذلك يُلقبون بـ"فرنسيي الجزائر" *Les Français d'Algérie* ولاحقاً "الأقدام السوداء" *Les Pieds Noirs* وفي المقابل طُرحت معضلة السكان المسلمين الجزائريين وكيفية التعامل معهم وطبيعة العلاقة التي ستربطهم بالعناصر الأوروبية الدخيلة (Sampigny, 2006).

وتجدر الإشارة إلى أن الاستعمار الفرنسي كان يدرك أن تكوين مجتمع مندمج في الجزائر بين عنصرين مختلفين في كل شيء: في العقيدة والثقافة والتقاليد، أمر مستحيل، إلا أنه رغم ذلك كان يتطلع في سبيل خدمة مشروعه الاستعماري في الجزائر إلى التأسيس

لشخصية جزائرية جديدة لا تمت بصلة لشخصية ابن البلد الأصلي، ولا تشبه شخصية الفرنسي الحقيقي الموجود في فرنسا. فالجزائري الجديد الذي يُراد التأسيس له هو ذلك المهاجر الأجنبي الأوروبي: الإسباني والإيطالي والمالطي والألماني الذي جاء بثقافته وعاداته وتقاليدته ويرفض الاندماج في المجتمع الجزائري صاحب البلد الأصلي، ويرفض أيضا الانصهار في المجتمع الفرنسي الموجود في فرنسا، وبهذه الرؤية بدأ يتشكل في الجزائر مجتمع أجنبي هجين من أقلية أوروبية، جعلت من همها الأكبر الاستفادة إلى أقصى حد من مقدرات الأرض التي هُجرت إليها وأريد منها تعميمها (بوحوش، 1997، ص: 194). وفي هذا الاتجاه مارس أولئك المستوطنون على جميع الحكومات الفرنسية ضغوطا قوية لافتكاك الأدوات التي تمكنهم من التحكم في الجزائر والجزائريين وخدمة مصالحهم الذاتية، وتم ذلك عبر مراحل نجحوا من خلالها في تحقيق عدة مكتسبات أهمها:

- ✓ الحصول على الجنسية الفرنسية وحق التصويت في الانتخابات والتمثيل في البرلمان الفرنسي، وعلى إثر ذلك، اكتسبوا تمثيلا قويا في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي، وأصبح لديهم لوبي قوي لدى السلطة المركزية في باريس يدافع عن مصالحهم ويحقق رغباتهم. (بوحوش، 1997، ص: 198).
- ✓ الاستيلاء على الأراضي الخصبة إذ حصل حتى سنة 1954م، حوالي 24900 أوروبيا على 2720000 هكتار من أخصب الأراضي أي بحصة 109 هكتار للفرد الواحد، والاستفادة من المساعدات المالية للدولة الفرنسية لشراء الأجهزة والمعدات الفلاحية. في حين أن 532000 مسلم جزائري لا يملكون سوى

(Aron, 7612100 هكتار بمعدل 14 هكتار للفرد الواحد (Aron, 1962, p. 224).

✓ تحقيق الاستقلال المالي للجزائر بإنشاء مجلس مالي ووضع ميزانية خاصة بالجزائر بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900م الذي يمنح للجزائر الشخصية المدنية والاستقلال المالي، من دون تدخل الحكومة الفرنسية التي سيقصر دورها على الإشراف على الجيش وتوفير الأمن. وهذا معناه أن المهاجرين الأوروبيين كانوا يريدون السيطرة على الجزائر، وقيموا فيها دولة بدل الولاء لفرنسا (Agéron, 1968, p. 128).

وبفضل هذه المكتسبات أصبح المستوطنون الذين لا يمثلون سوى عشر سكان الجزائر وينحدرون من أصل أوروبي ويهودي، هم سادة البلاد والمتحكمون في مقدراتها وصابغوا القرار السياسي فيها، بحيث لا تتدخل السلطة المركزية في باريس في شؤونهم الداخلية. وبلغ نفوذهم إلى درجة أن الحاكم العام الذي من المفترض أنه ممثل فرنسا في الجزائر، أضحى بقاءه في السلطة مرهونا برضاهم عنه وتنفيذه لقراراتهم التي يتخذونها في المجلس المالي الذي هو بمثابة برلمانهم المحلي، ولم يكتفوا بذلك، بل امتد تعسفهم إلى السكان المسلمين الذين يمثلون تسعة أعشار سكان الجزائر، وحرموهم من الحقوق الطبيعية في بلاد آبائهم وأجدادهم، وأحبطوا جميع المساعي الرامية لتمثيلهم في البرلمان الفرنسي والمشاركة في حكم بلادهم (بوحوش، 1997، ص: 196).

ويبدو جليا، أنه على مدى قرن وثلاثين عاما من السيادة الفرنسية على الجزائر، استفادت الأقلية الأوروبية فيها من وضعية مثالية (المكانة الاجتماعية العالية والهيمنة السياسية والاقتصادية في إدارة البلاد) والرفاهية في المعيشة، بدخل سنوي يفوق عشر مرات الدخل السنوي للجزائريين المسلمين، وتعدت بشكل مُبالغ فيه على هذه الوضعية وهي مستعدة، من أجل الحفاظ على ذلك، بالتضحية بكل شيء، فمطالبهم كلها اختُصرت في مطلب واحد وهو الإبقاء على هذه الامتيازات والحفاظ على الوضع الحالي *statu-quo*، وأن مجرد التفكير في المساس به يعد جريمة في حقها. فعندما يقول المستوطنون الأوروبيون "يجب على فرنسا أن تحتفظ بالجزائر" فإنهم في الحقيقة يقصدون: "يجب أن تحتفظ بالجزائر" وعندما يقولون: "الجزائر هي فرنسا" فإنهم في الحقيقة يقصدون: "وفرنسا هي نحن". وباعتبار أنهم لا يرون أنفسهم إلا أسيادا في الجزائر فإنهم قد حصروا أنفسهم في معضلة لا مخرج منها هي: إما الاحتفاظ بكل شيء أو التخلي عن كل شيء، ولا مجال لحلول وسطى (Lentin, 2012, pp. 55-56).

والحال كذلك، فهم على قناعة بأنهم إذا لم ينفردوا بالتحكم في الجزائر فلا بقاء لهم فيها، وعليه، لا بد من الضغط في اتجاهين: الأول باتجاه الجزائريين المسلمين ليبعدوا عن أذهانهم أي محاولة للاحتجاج أو الانقلاب على الوضع، والثاني باتجاه الحكومات الفرنسية، مهما كان انتماءها السياسي، لتثيت وضعيتهم وتوفير الحماية اللازمة لاستمرارها، وظنوا أنهم بهذه الكيفية سوف يسدون جميع الأبواب في وجوه الجزائريين. وبهذا المنطق الاستعماري، أصبح التفرغ السمة البارزة التي تميز المستوطنين الأوروبيين، خاصة

التنظيمات اليمينية المتطرفة، وبلغ هذا التطرف مداه إبان الثورة التحريرية عندما وقفوا وجها لوجه أمام المسلمين الجزائريين والحكومات الفرنسية (أنظر التعليق رقم: 1) لمنع أي مخرج للأزمة الجزائرية يضر بمصالحهم (بوحوش، 1997، ص: 200).

تنظيمات المستوطنين في الجزائر:

تشترك تنظيمات المستوطنين في الجزائر، وما أكثرها، في دفاعها المستميت لبقاء الجزائر فرنسية، مهما كلف ذلك، لكنها في الوقت نفسه كانت تعاني من قلة المنخرطين فيها وتشردمها الذي لا يتوقف وتفتتها إلى كيانات صغيرة، ومع ذلك كان لبعضها قدرة عالية على التعبئة والتجنيد وتوجيه مشاعر الجماهير، وجعلها تتخرط في القضايا التي تشغلها خاصة المصيرية، كمستقبلها في الجزائر الذي أصبح محل شك منذ انطلاق الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، وهذه القدرة نابعة من وجود شخصيات ذات وزن كبير وضعت نفسها في خدمة هذه التنظيمات (Dard, 2010, pp. 71-72).

وترى "ماري دومونت" *Marie-Dumont*، من معهد الدراسات السياسية في باريس، أن ظهور تنظيمات المستوطنين في الجزائر، خلال ثورة التحرير الوطني، ارتبط بالأحداث المحلية، وقسمتها إلى ثلاثة أصناف بحسب موقفها من الثورة التحريرية، كما رصدت ظهورها في ثلاث موجات رئيسية.

فبالنسبة لأصناف التنظيمات، فإن الصنف الأول كان يسعى، في ظل نقص وسائل الدفاع وصمت الحكومة، إلى تنظيم نفسه وتنظيم

السكان الأوروبيين وتشكيل فرق للدفاع الذاتي، وترى أن قرار حمل السلاح لا يعبر بالضرورة عن موقف مناهض للحكومة الفرنسية، وإنما يعد رغبة في مواجهة عمليات جبهة وجيش التحرير الوطني.

والصنف الثاني، يتمثل في التنظيمات التي تريد من الحكومة مواقف أكثر صرامة، وأن تلتفت إلى حل مشكل العمليات "الإرهابية" بدلا من التفكير في الإصلاحات. والصنف الثالث هي التنظيمات اليسارية التي كانت تسعى إلى إيجاد مخرج توافقي للمشكلة الجزائرية. ومن بين الشخصيات البارزة التي تبنت هذا الموقف الأخير الأديب "ألبار كامو" *Albert Camus* والأستاذ بجامعة الجزائر وممثلا للجنح التقدمي لكلية الجزائر "جورج مندوز" *Georges Mandouse*، الذي أسس لجنة ضد القمع ونشرية "ضمير مغاربي" *Conscience Maghrébine* وقام بدور الوسيط بين بعض ممثلي جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية للتفاوض، إلا أنه تم طرده في النهاية من الجزائر في مارس 1956م بتواطؤ من اليمين المتطرف. (Dumont, 2002, p. 62)

أما فيما يتعلق بظهور موجات التنظيمات، فلاحظت أن الموجة الأولى ظهرت على إثر الهجومات التي شهدتها البلاد في عيد القديسين ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، وخلال المظاهرات التي شهدتها مدينة الجزائر ضد زيارة رئيس الحكومة الفرنسي "غي مولي" *Guy Mollet* في 6 فيفري 1956م. والموجة الثانية خلال مظاهرات 13 ماي 1958م التي أسقطت الجمهورية الرابعة، وجاءت بالجنرال "شارل ديغول" إلى السلطة، أما الموجة الثالثة، فكانت مع نهاية الحرب التحريرية التي

شهدت ميلاد "منظمة الجيش السري" l'OAS. (Dumont, 2002, p.60). ونظرا لكثرة التنظيمات وتنوعها، فإن حديثنا سيقترصر على الجمعيات الكبيرة والأكثر تأثيرا في الجزائر وفي فرنسا (أنظر التعليق رقم:2).

يعد "تجمع فرنسيي الجزائر *Rassemblement des Français d'Algérie* (R.F.A)، بقيادة "روبار بيرينجي" *Robert Peringuey*، من أهم التنظيمات التي ظهرت في الموجة الأولى بين 1954 -1956م، وهو رئيس نقابة المحامين لمدينة الجزائر، فقد وضع هدفا له يتمثل في تجميع الفرنسيين للدفاع عن السيادة الفرنسية في الجزائر، ومن هذه التنظيمات أيضا "جمعية الضحايا المدنيين والمعطوبين من أحداث الجزائر" *Association de victimes civiles et corporelle d'Algérie* التي أسسها المحامي "روجي جولييمي" *Roger Guglielmi*، و"إرادات جزائرية" *Volontés Algériennes* التي تأسست في جويلية 1955م و"الصدقة الفرنسية للجزائر - *Amicales française d'Algérie* (A.F.A) التي تأسست في عنابة في جوان 1955م، و"الاتحاد الفرنسي الشمال إفريقي *Union Française Nord-Africaine* (U.F.N.A)، التي أسسها في 1955م كل من "روبار مارتل" *Robert Martel* و"لويس بوايي -بونس" *Louis Boyer-Banse* و"روني ريجاس" *René Reygasse* وهذا التنظيم الأخير كان الأهم من الناحية العددية. يُضاف إلى هذه التنظيمات الحركات الجامعية والطلابية التي ظهرت عليها في 1956م ومن أهمها: "لجنة العمل الجامعية من أجل الدفاع عن الجزائر الفرنسية" *Le Comité d'Action Universitaire pour la Défense de l'Algérie Française* (C.A.U.D.A.F)، و"الحركة الجامعية من أجل

الاحتفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر " *Le Mouvement Universitaire pour le Maintien de la Souveraineté Française en Algérie* وكل هذه التنظيمات كان هدفها الضغط على الحكومة الفرنسية للتحرك بصرامة ضد جبهة التحرير الوطني (Dumont, 2002, p.p.61-62).

وتشكلت في الموجة الثانية بين 1956 - 1958م العديد من التنظيمات، للتعبير عن عدم الرضى عن سياسة حكومات الجمهورية الرابعة في مواجهة الثورة التحريرية، وتقاعسها عن اتخاذ الإجراءات الرادعة لتحبيدها، مما أدى إلى توسعها شيئاً فشيئاً، وتضاعف العمليات ضد المصالح الاستعمارية، وجاءت، أيضاً، كرد فعل مناهض لبعض الأصوات الفرنسية التي تطالب بالتفاوض مع قادة الثورة، ومن أهم تنظيمات هذه الموجة نذكر: "الجمعية العامة لتلاميذ الثانويات والمتوسطات بالجزائر" *Association générale des élèves "A.G.E.L.C.A) des lycées et collèges d'Algérie"*، التي تأسست في ديسمبر 1957م من طرف "جاك روزو" *Jacques Roseau* والحركة الشعبية لـ 13 ماي " *Le Mouvement Populaire du 13mai* (MP 13) التي أسسها "روبير مارتل" *Robert Martel* في جوان 1958م على أنقاض حزبه "الاتحاد الفرنسي الشمال إفريقي"، وفي 1 نوفمبر 1958م تأسست "الجبهة الوطنية الفرنسية" *(F.N.F) "Front National Français"* لـ "جوزيف أورتيث" *Joseph Ortiz* وكان مدعوماً بتنظيم طلابي وهو "الحركة الوطني الطلابية" *Mouvement Nationaliste Etudiant* (M.N.E) لـ "جان جاك سوزيني" *Jean Jacques Susini* (Dumont, 2002, p.p.62-63).

أما في الموجة الثالثة بين 1959 - 1962م فقد ظهرت تنظيمات متطرفة جدا على خلفية إعلان 16م سبتمبر 1959م للرئيس الفرنسي "شارل ديغول" *Charles de Gaulle* حول تقرير المصير للجزائريين، وهنا تأكد المستوطنون من أن رئيسهم قد خدعهم ويريد مغادرة الجزائر بدل من التمسك بها وإبقائها فرنسية كما يريدون، لذلك لجأوا إلى العنف للضغط على الحكومة الفرنسية، ووصل إلى حد تدبير انقلاب ضد الرئيس "ديغول" في 21 أفريل 1961م. وأنتجت هذه الظروف السياسية تنظيمات جديدة أهمها: "التجمع من أجل جزائر فرنسية" *Le Rassemblement Pour l'Algérie Française (RAF)* و"نجدة الجزائر" *S.O.S Algérie*، و"لجنة توافق الحركات الوطنية للجزائر" *Comité d'entente des Mouvements Nationaux d'Alger* (CEMNA) التي تأسست في 13 أكتوبر 1959م، وهو تحالف ثمانية تنظيمات لتشكيل جبهة مشترك ضد سياسة الرئيس "ديغول" في معالجة المشكل الجزائري، غير أن هذا التحالف تعرض للحل بمرسوم في 3 فيفري 1960م (أنظر التعليق رقم: 3). وفي جوان 1960م تأسست "جبهة الجزائر الفرنسية" *Le Front de l'Algérie Française (FAF)* والتي حلت بدورها في ديسمبر 1960م، لتفسح المجال لظهور "منظمة الجيش السري" *Organisation de l'Armée Secrète (OAS)*، التي وجدت صدى لدى السكان الأوروبيين الذين رأوا فيها طوق النجاة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه (Dumont, 2002, pp. 63-64).

نماذج من تأثير تنظيمات المستوطنين على سياسة الحكومات الفرنسية
اتجاه الثورة الجزائرية:

يعترف الساسة الفرنسيون قبل غيرهم بأن انطلاق الثورة التحريرية، في أول نوفمبر 1954م بقيادة جبهة التحرير الوطني، كانت مفاجأة غير متوقعة. وفي بداية الحرب، كانت الغالبية العظمى من السياسيين الفرنسيين، سواء من اليسار أو اليمين، ومعظم وسائل الإعلام والرأي العام الفرنسي، تعتقد أن مسألة استقلال الجزائر والتخلي عن الأراضي التي تم احتلالها منذ القرن 19م، والتي يعيش عليها آنذاك مليون فرنسي أمر غير وارد، وهذا ما عبر عنه وزير الداخلية الفرنسي في حينها "فرانسوا ميران" *François Mitterrand* حين صرح: "الجزائر هي فرنسا" *l'Algérie c'est la France* (بلقاسم، 2007، ص: 104 - 117). لكن مع مرور الوقت، وازدياد الثورة قوة وتنظيما، اضطرت السلطات الفرنسية التي كانت تتبنى سياسة الاندماج إلى اقتراح الحكم الفدرالي، لتقبل في الأخير بالتفاوض على أساس الاستقلال. وطيلة عمر الثورة مارس المستوطنون عبر تنظيماهم في الجزائر ولوبياتهم في فرنسا، ضغطا قويا على الحكومات الفرنسية منذ 1954م وصلت إلى حد تغيير سياسات وإسقاط حكومات وتديير انقلابات (Delaporte, 1954). وسنكتفي بذكر نماذج من ذلك التأثير، خاصة تلك التي هددت فرنسا بشكل مباشر في استقرارها الساسي.

حكومة غي مولي *Guy Mollet* من التهدئة إلى الحل الأمني:

جاءت حكومة "غي مولي" إلى السلطة في 31 جانفي 1956م، وبعد 20 شهرا من انطلاق الثورة التحريرية على أنقاض حكومتين وهما حكومة "بيار منداس فرانس" *Pierre Mandes France*، التي

لم تعمر سوى 9 أشهر، وبعدها حكومة "إدغار فور" *Edgar Faure* 11 شهرا، وسقطت هاتان الحكومتان على خلفية فشلهما في إيقاف الثورة وإعادة السلم في الجزائر، وقد أفضت انتخابات 2 جانفي 1956م، من أجل تشكيل حكومة جديدة، إلى فوز "الجبهة الجمهورية" *le Front Republicain*، وهي تحالف ثلاثة أحزاب من اليسار الوسط (أنظر إلى التعليق رقم: 4) والتي وعدت في حملتها الانتخابية باتباع سياسة تقوم على إعادة السلم في الجزائر باعتماد الحل التفاوضي أو ما عُرف بـ"التهدئة" *La Pacification*، وتم تعيين "غي مولي" رئيسا للحكومة، والذي وصف الحرب في الجزائر بـ"الحمقاء وبلا مخرج".

قام "غي مولي" في 6 فيفري 1956م بزيارة الجزائر، للاطلاع على حقيقة الأوضاع فيها والبحث عن سبل تنفيذ وعوده الانتخابية، فاستقبل خلالها بمظاهرة حاشدة ضمت 20 ألف متظاهر، من تنظيمات تنظيمات اليمين المتطرف المتكتلة، في تلك الفترة، في "لجنة الدفاع عن الجزائر فرنسية" *Comité de défense de l'Algérie Française*، وتعرض هو والوفد المرافق له للرشق بألف كيلوغرام من الطماطم الطازجة، وتمكن، بمشقة، من الإفلات من الجموع الغاضبة التي احتشدت للتعبير عن رفضها المطلق لسياسته للتهدئة، واصطلح على تسمية هذا اليوم بـ"يوم الطماطم" *La journée des tomates* (Alain, 2016).

وعلى إثر أحداث "يوم الطماطم"، ظهرت حكومة "الجبهة الجمهورية" بقيادة "غي مولي" ضعيفة، في مواجهة الأحزاب اليمينية في فرنسا والمستوطنين والجيش المرابط بالجزائر، واضطرت إلى تحويل

مهمتها بـ180 درجة، من سياسة "إحلال السلم والتهدئة" إلى سياسة الحل الأمني، القائمة على الاستخدام الواسع للقمع في اتجاهين: محاصرة الثورة في داخل الجزائر ومهاجمة قواعدها الخلفية في الخارج خاصة في مصر، وعلى هذا الأساس دفع "غي مولي" بمعظم المجموعات البرلمانية داخل البرلمان الفرنسي، بما فيها الحزب الشيوعي الفرنسي، إلى التصويت على قانون "السلطات الخاصة" *Les pleins pouvoirs* الذي عرضته حكومته أمام البرلمان في 12 مارس 1956م، والذي يعطي سلطات خاصة للحاكم العام "روبار لاقوست" *Robert Lacoste* وللجيش للقضاء على الثورة، مما أدى إلى انزلاق الأوضاع نحو العنف الذي توسع أكثر فأكثر حتى امتد إلى الأراضي الفرنسية، وأصبح جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي الفرنسي وأحد أولوياته.

إسقاط الجمهورية الرابعة:

نلفت النظر في هذا المقام، إلى أنه في الوقت الذي اعترفت فيه الجمهورية الرابعة بالاستقلال الذاتي ثم التام لتونس والمغرب في مارس 1956م، بدت غير قادرة على إيجاد أي حل للمسألة الجزائرية، وعجز مؤيدو المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، ومؤيدو استخدام القوة ضدها داخل الحكومات المتعاقبة منذ 1954م عن فرض وجهات نظرهم بشكل دائم، الأمر الذي أدخلها في أزمة حقيقية؛ ومن تجلياتها سقوط الحكومات تباعا، إذ لم تتجاوز مدة حكم بعضها بضعة أشهر، وكان آخرها حكومة "موريس بورجاس مونوري" *Maurice Bourges-Maunoury* التي بقيت في الحكم 4 أشهر، وحكومة "فليكس جيارد" *Felix Gaillard* 6 أشهر.

وأمام هذا الانسداد السياسي وتعاظم مخاوف المستوطنين على مستقبلهم في الجزائر، ورفضهم المطلق أن يكون مصير الجزائر كمصير تونس والمغرب، قام الجيش الفرنسي المتمركز بالجزائر في 13 ماي 1958م، ومن ورائه المستوطنون بحركة تمرد وأسسوا "لجنة السلم العام" *Le Comité du Salut Public* برئاسة الجنرال "جاك ماسو" *Jacques Massu* مطالبين بسلطة سياسية قوية قادرة على دعمهم بقوة في حربهم ضد الانفصاليين الجزائريين، لأنه على ما يبدو، فإن الجمهورية الرابعة أثبتت عجزها في مواجهة الثورة، وكانت "لجنة السلم العام" ترى في الجنرال "شارل ديغول"، المنسحب من الحياة العامة منذ 1953م، الشخص الوحيد الذي يحظى بالشرعية الكافية لمواجهة الوضع في الجزائر، لذلك استدعاه الجنرال "جاك ماسو" يوم 14 ماي 1958م لإنقاذ فرنسا من المشكلة الجزائرية (Gaulle, 2022).

وفي اليوم الموالي، صرح "ديغول" باستعداده لتحمل مسؤولية السلطة والبدء بعملية إقامة حكومة جمهورية قادرة على تأمين وحدة واستقلال البلاد، وفي 29 مارس 1958م استدعى الرئيس "روني كوتي" *René Coty* وبموافقة قادة الأحزاب السياسية الرئيسية، "ديغول" لتشكيل ما يمكن أن يكون آخر حكومة للجمهورية الرابعة في 1 جوان 1958م من أجل التمكن من الانخراط بفعالية في تسوية الأزمة الجزائرية، وعلى هذا الأساس تم تعديل الدستور الفرنسي لإعطاء مزيد من الصلاحيات والسلطات لرئيس الجمهورية والسماح للجنرال "ديغول"، الذي انتخب رئيسا للجمهورية في 8 جانفي 1959م أن يتخذ التدابير اللازمة لمعالجة المعضلة الجزائرية؛ لكن وبعد أربع سنوات من عمر الثورة، يطرح سؤال مفاده: هل كان بإمكان "ديغول" الالتزام

بوعوده للمستوطنين الذين جاءوا به، من أجل تصفية الثورة والعمل على بقاء الجزائر فرنسية؟

ويمكن من خلال خطابه المرتبطة مباشرة بسياسته في القضية الجزائرية، تسجيل محطتين أساسيتين: الأولى خلال زيارته إلى مدينة الجزائر في 4 جوان 1958م، حيث أطلق تصريحه الشهير: "لقد فهمتكم" (*Je vous ai compris*) (Gaulle C. d., 1970, pp. 17-18)، وخلال زيارته لمستغانم في 6 جوان 1958م أين هتف: "تحيا الجزائر الفرنسية" *Vive l'Algérie française* واستبشر المستوطنون خيرا بذلك واطمأنوا لمستقبلهم في الجزائر. أما المحطة الثانية فهي في 16 سبتمبر 1959م، وأمام دهشة الجميع، حيث أعلن "ديغول" في حديث متلفز عزمه على ترك الجزائريين يقررون مصيرهم وخيرهم بين الارتباط أو الانفصال (Gaulle C. d., 1970, pp. 128-134). ولم يكن إعلان "ديغول" حق الجزائريين في تقرير مصيرهم مفاجأة للفرنسيين ومستوطني الجزائر فحسب، بل كان غير متوقع بالنسبة للجزائريين أيضا، وقد عبر عن ذلك "فرحات عباس" حين قال: "في حرب الجزائر، يمثل 16 سبتمبر 1959 حدثا تاريخيا، يشبه في صده، الصدى الذي أحدثه 1 نوفمبر 1954، فإذا كان أول نوفمبر ثورة ضد الكذب الاستعماري، فإن 16 سبتمبر 1959 يمثل نهاية هيمنة الأقوى، وانطلاقا من عرض تقرير المصير من طرف رئيس الدولة الفرنسية، فإن المشكل الجزائري من الناحية العملية قد حُل. وباعتراف الجنرال ديغول للجزائريين بحرية اختيار مصيرهم، فإنه بذلك يعترف بحقهم في الحرية" (Abbes, 2011, p. 264).

الانقلاب والإرهاب:

نزل قرار حق تقرير المصير كالصاعقة على الفرنسيين أنصار الجزائر فرنسية، وبشكل خاص على المستوطنين الذين اعتبروا ذلك زلزالا مدمرا لهم، فهاجموا ديغول بقوة، واتهموه بالخيانة، وعزموا على تعطيل مخططاته حتى ولو تطلب ذلك استخدام القوة والعنف، ومنذ ذلك الوقت، تحولت العلاقة بين المستوطنين وحكومة "ديغول" إلى سياسة القبضة الحديدية وتكسير العظام.

وظهر في هذه المرحلة عنصر جديد تجلى في التقارب الواضح الذي برز بين تنظيمات المستوطنين والجيش المتمركز بالجزائر (Thénault, 2010, pp. 205-206). ويمكن تسجيل أربعة أحداث مفصلية ما بين 1959 و1962م أبرزت بشكل واضح المواجهة بين المستوطنين، وبخاصة تنظيمات اليمين المتطرف وبين حكومة الرئيس "ديغول"، فالحدث الأول هو حواجز مدينة الجزائر والمعروفة بأسبوع الحواجز أو أسبوع المتاريس *La semaine des barricades*، والثاني يتمثل في مظاهرات 9 ديسمبر 1960م ضد زيارة ديغول للجزائر، والثالث هو ظهور "منظمة الجيش السري" *Organisation de L'armée Secrète* والمعروفة اختصارا بـ"أ.أ.أس-O.A.S"، والرابع محاولة الانقلاب على ديغول.

وبدا أن الهدف النهائي من هذا التحرك المحموم هو ثني "ديغول" عن المضي في سياسة التخلي عن الجزائر، والانخراط بقوة وحزم في سياسة الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، ومع ذلك، فإن "ديغول" لم يكن أقل إصرارا على فرض نظريته في حل المشكلة الجزائرية.

والجدير بالذكر أن أسبوع الحواجز أو المتاريس امتد من 24 جانفي إلى 1 فيفري 1960م، حيث انتصبت تلك الحواجز في وسط مدينة الجزائر، وكان أول رد فعل ميداني للمستوطنين ضد سياسة ديغول لتقرير المصير، ومن أهم التنظيمات التي انخرطت في هذه المواجهة "الجبهة الوطنية الفرنسية" لـ "جوزيف أورتييز"، و"الحركة الوطنية للطلاب" لـ "جان جاك سوزوني"، و"الحركة الشعبية لـ 13 ماي" لـ "روبار مارتل" (Thénault, 2010, pp. 204-208).

والواقع أن أحداث أسبوع الحواجز تواجته فيها إرادة خصمين: إرادة المستوطنين المسلحين الراغبين في احتلال وسط مدينة الجزائر، ولتظاهر ضد سياسة ديغول لتقرير مصير الجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى، السلطات التي تحاول منع أن يكون التظاهر حالة دائمة، وإنما فرصة للتعبير والتفيس عن الغضب، وهذا ما جعل قوات حفظ الأمن من شرطة ودرك ينتشرون في الأماكن الحساسة، وبشكل خاص مقر الحكومة العامة، وقد أعطيت لها أوامر بفض المظاهرات وتنظيف المكان في نهاية يوم 24 جانفي، لكن في السادسة مساء من هذا اليوم، وعندما أرادت قوات الدرك المكلفة بفض المظاهرات وتنظيف الساحة المسماة "هضبة الجليير" *Plateau des Glières*، وجدت نفسها تحت رحمة وابل من الطلقات النارية قادمة من العمارات المجاورة، والتي استمرت وبشكل متقطع مدة 45 دقيقة، أسفرت عن حصيلة ثقيلة؛ إذ قُتل 14 دركيا، من بينهم ضابطان، و8 من المدنيين، وجُرح 59 دركيا، و33 مدنيا، من بينهم طفل يبلغ من العمر 10 سنوات، ولم ينفع تدخل قوات المظليين في إيقاف المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن، والتي امتدت أسبوعا إلى غاية 1 فيفري وسط

تبادل التهم، وتحميل كل طرف المسؤولية للطرف الآخر، فوجد الجميع أنفسهم على حافة حرب أهلية مدمرة للجميع. ومهما قيل عن هذه الأحداث، فإن المستوطنين المنظمين لأسبوع الحواجز لم يحققوا أهدافهم، بل أدت إلى تشويه سمعتهم أمام الرأي العام الفرنسي، وانتصب جدار من عدم التفاهم بين فرنسيي فرنسا وفرنسيي الجزائر (Frémeaux, 1979, pp. 504-506).

وهناك مظهر آخر من مظاهر المواجهة بين المستوطنين والحكومة الفرنسية، حدث خلال آخر زيارة مبرمجة لـ "ديغول" إلى الجزائر من 9 إلى 14 ديسمبر 1960، حيث كان من المفروض أن يتجول في عدة مدن جزائرية، وكانت الانطلاقة يوم 9 ديسمبر 1960 من مدينة عين تموشنت في غرب الجزائر أين وجد في استقباله حوالي 5 آلاف مستوطن يصرخون بشعار "الجزائر فرنسية" *Algérie Française* و"يسقط ديغول" *A bas de Gaulle*.

وفي يوم 10 ديسمبر من السنة نفسها، كان من المفروض أن يتوجه موكب الرئيس باتجاه مدينة الشلف (أورليان فيل سابقا)، لكنه اضطر إلى تغيير المسار بعد وصول معلومات استخباراتية تحذر من إمكانية تعرض الرئيس للاغتيال. وفي ذات اليوم وصل الموكب إلى مدينة الجزائر وكان الاستقبال أكثر اضطرابا مما كان عليه في عين تموشنت، إذ تحولت المظاهرات التي دعت إليها "جبهة الجزائر فرنسية" *Le Front Algérie Française (FAF)* إلى أعمال شغب تواجه فيها المستوطنون مع شرطة مكافحة الشغب التي استخدمت الغاز المسيل للدموع (Horne, 2007, pp. 444-446).

والظاهر أن العنف والإرهاب أصبح النهج المفضل والوحيد الذي تبناه المستوطنون الأوروبيون لمخاطبة الحكومة الفرنسية، وحمل غلاة المستوطنين من اليمين المتطرف، وفي مقدمتهم "بيار لغيارد Pierre-Lagailarde" و"جان جاك سوزيني Jean-Jacques-Susini" على الالتقاء في مدريد لتشكيل تنظيم جديدة من المدنيين والفارين من الجيش لمواصلة الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية، باعتماد العمل السري وباستخدام الأساليب الإرهابية. وبعد نقاش طويل تم الاتفاق على تسمية هذا المولود الجديد "منظمة الجيش السري Organisation Armée Secrète" وكان ذلك في 11 فيفري 1961م، وحسب تقديرات المؤرخين، فإن منظمة الجيش السري التي تضم ألف ناشط، قتلت في الجزائر ما لا يقل عن 2200 شخص ونفذت حوالي 2546 هجوما فرديا، و510 هجوما جماعيا و13 انفجارا بلاستيكية، وقتلت في فرنسا 71 شخصا، وجرحت 394 شخصا آخر (AFP, 2021).

وعلى ما يبدو، فإن عزم منظمة الجيش السري على إنقاذ "الجزائر الفرنسية" بكل الوسائل جعل أعمالهم الإجرامية تصل إلى مستويات مخيفة، خاصة عندما قام أربعة جنرالات بمحاولة انقلاب فاشلة في 21 أفريل 1961م ضد الرئيس "ديغول" فيما عُرف بـ"انقلاب الجنرالات" *Le putsch des généraux* وهم: "رؤول صلان Raoul Salan" و"إدموند جوهورد Edmond Jouhaud" و"موريس شال Maurice challe" و"أندري زيلار André Zeller"، لكن انتهت العملية يوم 25 أفريل بفشل ذريع، فاستسلم "شال" و"زيلار"، وفر كل من "جوهورد" و"صلان" (Horne, 2007, pp. 464-476).

خاتمة:

إذا كانت الأندلس الفردوس المفقود بالنسبة للمسلمين، فإن الجزائر هي الفردوس المفقود بالنسبة للمستوطنين، حيث اضطر أكثر من مليون مستوطن مغادرة البلاد باتجاه الوطن الأم فرنسا، تاركين كل ما يملكون وراءهم، خاصة بعد أن انتشرت مقولة "الحقيبية أو التابوت" *LA VALISE OU LE CERCUEIL*، أي تخييرهم بين الرحيل أو الموت. (التعليق رقم: 5) ويرى الكثير أن هذه النهاية المأساوية للمستوطنين هي نتيجة طبيعية لفشل المشروع الاستعماري في الجزائر، الذي كان يطمح إلى جعل من الجزائر مقاطعة فرنسية والجزائريين مواطنين فرنسيين. لذلك فإن استقلال الجزائر بات أمرا لا مفر منه، وهذا ما فهمه "ديغول" عند تسلمه السلطة في 1958، كما استوعب التحولات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والأسس الجديدة التي قام عليها العالم وفي مقدمتها تصفية الاستعمار. في حين غاب هذا الفهم عن المستوطنين أو تجاهلوه رفضا للاعتراف بتلك التحولات، وهذا ما يفسر عداؤهم الشرسة لسياسة "ديغول" في حل المشكلة الجزائرية.

ومن أبلغ ما قرأت في وصف هذه الحالة ما جاء في كتاب "تشريح حرب" *AUTOPSIE D'UNE GUERRE* -لفرحات عباس الذي ذكر أن هناك ثلاثة أصناف من المعارضين لسياسة فرنسا لتقرير المصير في الجزائر: الصنف الأول، وهم الغالبية العظمى من فرنسيي الجزائر، الذين تسممت عقولهم بالدعاية الممنهجة لتنظيمات اليمين المتطرف الذي أوهمهم بعدم وجود أي حل خارج "الجزائر فرنسية"، فضيعوا بذلك مصالحهم الحقيقية في الجزائر، واعتقدوا أن النزول

للتظاهر في الشوارع والضرب على الأواني وقتل النساء الخادמות وعمال الميناء وحرق المكتبات يكفي لإيقاف عملية تصفية الاستعمار التي لا رجعة فيها. ويكررون دائما بأنهم مستعدون للموت للبقاء فرنسيين. وهذا غير صحيح. بل هم مستعدون للموت للبقاء مستوطنين ومهيمنين. والصنف الثاني هم مجموعة الضباط الذين شعروا بإهانة الهزيمة في الهند الصينية وأرادوا الثأر لشرفهم، الذي مرغه الفيتناميون في التراب، من الجزائريين بإرغامهم على الاستسلام. أما الصنف الثالث فهم بعض رجال السياسة الذين يريدون الشذوذ عن إجماع الأمة الفرنسية بالميل إلى ضرورة المحافظة على الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية. ويتسترون على إمبرياليتهم بوضع كفاح الشعوب المستعمرة من أجل الحرية الوطنية في نفس المستوى مع الثورة الماركسية.

لقد تمكنت الثورة التحريرية من زرع حالة اللاستقرار السياسي في فرنسا، وحالة الشك واليأس وسط المستوطنين في الجزائر، الذين أدركوا أن الجزائر ستقلت من بين أيديهم وسيفقدونها إلى الأبد. فتتظلماتهم التي حاولت، بالمظاهرات المتكررة واحتلال الشوارع والساحات في بداية الثورة، الضغط على الحكومات لاتخاذ موقف حازم اتجاه الثورة، فإنها انزلقت إلى العنف والإرهاب أمام عجز هذه الحكومات. أما الرئيس "ديغول" فقد كان عليه أن يختار بين مصلحة المستوطنين الذين جاءوا به إلى السلطة وبين مصلحة فرنسا، فاختار مصلحة فرنسا.

ونلفت النظر، في الختام، إلى أنه يمكن إثراء هذا الموضوع بدراسته من زاوية رد فعل الثورة والجزائريين من التجاذب والمواجهة بين

تنظيمات المستوطنين والحكومات الفرنسية خلال ثورة التحرير الوطني، والاستراتيجية المعتمدة للتأثير على الأحداث وبلوغ الهدف المنشود ألا وهو الاستقلال والتخلص من الكابوس الاستعماري الذي جثم على صدور الجزائريين ردحا من الزمن.

التعليقات:

-التعليق رقم 1: خلال الأربع سنوات الأولى من عمر الثورة التحريرية، أي بين 1954 و1958م، سقطت 6 حكومات تباعا، وتستمر كل واحدة منها في الحكم إلا بضعة أشهر مثلما يوضحه الجدول التالي:

فترة الحكم	رئيس الحكومة بالعربية	رئيس الحكومة بالفرنسية
من 19 جوان 1954 إلى 04 فيفري 1955	بيار منداس فرانس	<i>Pierre Mandes France</i>
من 23 فيفري 1955 إلى 24 جانفي 1956	إدغار فور	<i>Edgard Faure</i>
من 01 فيفري 1956 إلى 21 ماي 1957	غي مولي	<i>Guy Mollet</i>
من 13 جوان 1957 إلى 30 سبتمبر 1957	موريس بورجاس مونوري	<i>Maurice Bourgès-Maunoury</i>
من 06 نوفمبر 1957 إلى 15 أفريل 1958	فليكس غايار	<i>Félix Gaillard</i>
من 14 ماي 1958 إلى 1958 ماي	بيار بليملين	<i>Pierre Pflimlin</i>
من 01 جوان 1958 إلى 08 جانفي 1958	شارل ديغول	<i>Charles de Gaulle</i>

-التعليق رقم 2: نظرا لوجود اختلافات وخلافات بين تنظيمات المستوطنين، خاصة على مستوى القادة، فإنها كانت دائما تتعرض للنقطة والتشردم الأمر الذي

جعل عددها يكون كبيرا سرعان ما تختفي أو تندمج في بعضها البعض. والجدول التالي يحصي أهمها لمن أراد مواصلة البحث فيها.

القائد بالفرنسية	القائد بالفرنسية	التنظيمات بالعربية	التنظيمات بالفرنسية
روجي جليلمي	<i>Roger Guglielmi</i>	جمعية الضحايا المدنيين والمعطوبين من أحداث الجزائر.	<i>Association de Victimes civiles et Corporelles des Evènements d'Algérie</i>
روبار مارتل	<i>Robert Martel</i>	الاتحاد الفرنسي الشمال إفريقي	<i>Union Française Nord-Africaine</i>
جاك روزو	<i>Jacques Roseau</i>	لجمعية العامة لتلاميذ الثانويات والمتوسطات بالجزائر	<i>Association Générale des Elèves des Lycées et Collèges d'Algérie</i>
بيار لفيارد	<i>Pierre Lagailarde</i>	الجمعية العامة لطلبة الجزائر	<i>Association Générale des Etudiants d'Algérie</i>
أوغوست أرنولد	<i>Auguste Arnould</i>	لجنة الوفاق للمحاربين القدامى والإطارات الاحتياطية للجزائر	<i>Comité d'Entente des Combattants et Cadres de Réserves d'Algérie</i>
جورج لوبنتو	<i>Georges Lopinto</i>	الاتحاد المسيحي الإسلامي للجزائر والصحراء	<i>Union Chrétienne et Musulmane de l'Algérie et du Sahara</i>
جوزيف أورتيث	<i>Joseph Ortiz</i>	الجبهة الوطنية الفرنسية	<i>Le Front Nationale Français</i>
موريس كريسبين	<i>Maurice Crespín</i>	الحركة الشعبية لـ 13 ماي	<i>Mouvement Populaire du 13 Mai</i>
برنارد	<i>Bernard Lefebvre</i>	الحركة من أجل	<i>Mouvement Pour l'Instauration</i>

لوفابزر		إقامة نظام الشركات	<i>d'un Ordre Corporatif</i>
جان جاك سوزيني	<i>Jean-Jacques Susini</i>	الحركة الوطنية للطلبة	<i>Mouvement Nationaliste Etudiant</i>
جورج بيدو	<i>Georges Bidault</i>	التجمع من أجل الجزائر فرنسية	<i>Rassemblement pour l'Algérie Française</i>

-**التعليق رقم 3:** تتمثل هذه التنظيمات الثمانية في: "الجمعية العامة لطلبة الجزائر - *Association générale des Etudiants d'Algérie*" بقيادة "بيار لغيارد - *Pierre Lagailarde*"، و"لجنة الوفاق للمحاربين القدامى والإطارات الاحتياطية للجزائر - *Comité d'Entente des Combattants et- Auguste* - *Cadres de Réserves d'Algérie*" بقيادة "أوغوست أرنولد - *Arnould*"، و"الاتحاد المسيحي والإسلامي للجزائر والصحراء - *Union Chrétienne et Musulmane de l'Algérie et du Sahara*" بقيادة "جورج لوبينتو - *Georges Lopinto*" (UCMAS)، و"الجبهة الوطنية الفرنسية - *Front National Français*" (FNF) بقيادة "جوزيف أورتيز - *Ortiz*"، و"الحركة الشعبية لـ 13 ماي - *Mai*" (MP13) بقيادة "موريس كريسين - *Maurice Crespín*"، و"الحركة من أجل إقامة نظام الشركات - *Mouvement Pour l'Instauration d'un- Bernard*" (MPIOC) بقيادة "برنارد لوفابزر - *Lefebvre*"، و"الحركة الوطنية للطلبة - *Mouvement Nationaliste*" (MNE) بقيادة "جان جاك سوزيني - *Jean-Jacques Susini*"، و"التجمع من أجل الجزائر فرنسية - *Rassemblement pour l'Algérie Française*" (RAF) بقيادة "جورج بيدو - *Georges Bidault*".

-**التعليق رقم 4:** تتمثل هذه الأحزاب في: "الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العمالية - *La Section française de l'Internationale ouvrière*" (S.F.I.O)، بقيادة "في مولتي" و"الحزب الراديكالي - *Le Parti Radical*" (P.R)، بقيادة "لورنت هنارت - *Laurent Hénart*" و"الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي

للمقاومة-*L'Union démocratique et socialiste de la Résistance* (U.D.S.R)، بقيادة "فرانسوا ميراند" و"حزب الجمهوريين الاجتماعيين- *Le Parti des Républicains sociaux* (P.R.S) بزعامة "جاك شبان دلماس - *Jacques Chaban-Delmas*".

- **التعليق رقم 5:** لم تكن فرنسا الوطن الأم لغالبية المستوطنين الذين غادروا الجزائر عشية استقلالها في 1962م، ومنهم من لم يذهب قط إلى فرنسا ولو لقضاء العطلة الصيفية أو للسياحة. وهؤلاء مآساتهم كانت مزدوجة لأن بعد قدومهم إلى فرنسا عاشوا كلاجئين وغير مرحب بهم في فرنسا بخلاف الفرنسيين الأصليين الذين لجأوا مؤقتا إلى أقاربهم في مختلف المناطق الفرنسية ريثما يتم التكفل بهم.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1 - بوحوش عمار، (1997)، *التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية الاستقلال*، ط: 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 2 - كاتب كمال، (2011)، *أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر 1838-1962* تمثيل وحقائق السكان، ترجمة: رمضان زبدي، الجزائر، دار المعرفة.
- 3 - مولود قاسم نايت بلقاسم، (2007)، *ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر*، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 4- AFP. (2021). "Il y a 60 ans, l'OAS et des sanglants attentats pour l'Algérie Française". *L'Express*, 13-02-2021, consulté le 12-01-2022, à 8:15.
- 5- Charles-Robert Agéron. (1968). *Histoire de l'Algérie contemporaine*. Paris : PUF.
- 6- Robert Aron. (1962). *Les Origines de la guerre d'Algérie*. Paris. Fayard.
- 7- Albert-Paul Lentin, (2012), *Le dernier quart d'heure. L'Algérie entre deux mondes*, Alger : Alem El Afkar.
- 8- Alistair Horne, (2007), *Histoire de la guerre d'Algérie*, Alger, Éditions Dahleb.

- 9- Charles De Gaulle, (1974), *Discours et messages. Avec le renouveau 1958-1962*, Paris, Brodard et Taupin.
- 10- Dard Olivier. (2010). *L'extrême droite et les milieux Ultras. Jean-Paul Thomas, Bernard Lachaise, Gille Le Berguec, Mai 1958*, Rennes : Presses Universitaires de Rennes. Pp 69-82.
- 11- Ferhat Abbes, (2011), *Autopsie d'une guerre*. L'Aurore, Alger: Livres Éditions.
- 12- Frémeaux Jacques. (1997). *Les barricades d'Alger 24 janvier-1^{er} février 1960, La barricade*, Paris : Editions de la Sorbonne. Pp. (497-511).
- 13- Marie Dumont. (2002). "Les européens dans la rue pendant la guerre d'Algérie". *Guerre mondiales et conflits contemporains*. n° 206. Février 2002.
- 14- Serge de Sampigny. "Quand l'Algérie était Française". C Productions. [Neuilly-sur-Seine], 2006.
- 15- Sylvie Thénault, (2012), *Histoire de la guerre d'indépendance Algérienne*, Alger ; Éditions el Maarifa.

